نحو تطبيق برنامج الاوفست كخطوة في تشجيع الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية للعراق

د. محمد عباس احمد(*)
ناجحة عباس علي(**)

المقدمة:

مهما كانت طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية للدول ، فان هذه الاخيرة لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة زمنية طويلة ، ويرجع ذلك لان اتباع هذه السياسة يتطلب من هذه الدول ان تنتج جميع احتياجاتها بنفسها وسد جميع احتياجاتها من السلع والخدمات الامر الذي اضحى غير ممكن في ما يشهده العالم من تطور وتزايد الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن هنا فقد سعت الدول الى عقد الاتفاقيات المتعددة الاطراف والثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة في ما بينها . وتتضمن هذه الاتفاقيات من هذا النمط قدرا من الضمانات التي تتمتع بها هذه الاستثمارات كل منها في الاخرى . من جانب اخر تلجا الدولة في بعض الاحوال الى ابرام عقد للاستثمار مع المستثمر الاجنبي ، سواء كان هذا المستثمر الاجنبي شخصا طبيعيا ام معنويا . ويتضمن هذا العقد عادة الضمانات التي يحظى بها الاستثمار محل العقد .

ومما لاشك فيه ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد لعب دورا مهما خلال النصف الثاني من القرن الماضي في دعم اقتصاديات الدول النامية حيث شهدت تدفقات كبيرة في حجم الاستثمارات الاجنبية الامر الذي افرز تغيرات طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي تمثلت بالاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار . الامر الذي اعطى دور للاستثمارات الاجنبية في مسيرة التكامل العالمي سواء كان في ربط اسواق المال واسواق العمل وزيادة انتاجية راس المال في الدول المضيفة ونشوء شبكة عالمية من الروابط

(*) تدريسي كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**)معاون مدير عام/ وزارة المالية.

بين الدول زادت من حركة التجار ة وتبني الشركات المتعددة الجنسيات استراتجيات ذات طابع عالمي لتلعب دور مهم في اقتصاديات الدول النامية وبالتالي لعبت الاستثمارات الاجنبية دور تمثل في قيا مها كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

ومن هنا زادت المنافسة للحصول على الاستثمارات الا جنبية والحصول على مزاياها وبدأت الدول تقدم الحوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية وظهرت اساليب ونماذج متعددة لسياسات الجذب الاستثماري وكل نموذج و اسلوب له مردودات ايجابية وسلبية .

واذا كان العزلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق جعلت منه بعيدا قليلا عن تلك التغيرات العالمية فان ما شهده البلد بعد عام ٢٠٠٣ فرض عليه الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي وضرورة النهوض باقتصاده والتعامل مع ما مطروح ضمن منظومة الاقتصاد العالي .

لقد طرح في الاونة الاخيرة برنامج العمليات للتجارة المتقابلة (الاوفست)امام الحكومة العراقية وانطلقت فكرة هذا البرنامج من المكتب الاقتصادي في هيئة المستشارين بأهمية تطبيق هذا البرنامج ، وحظيت بمباركة دولة رئيس الوزراء ثم أبدت الجهات ذات العلاقة تأييدها للبرنامج بحسب كتاب

وزارة المالية ٥٥٢٤ في ٢٠٠٩/٥/١٣ التي أبدت استعدادها بتكليف الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية والصندوق العراقي للتنمية الخارجية لدراسة الموضوع، وعلى ضوء ذلك تشكلت لجنة تضم مجموعة من الدوائر المعنية بالموضوع مع وزارة المالية وهي القطاع المصرفي الحكومي وزارة التخطيط وهيئة الاستثمار.

وانطلاقا من الاهمية للموضوع سنحاول خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على هذا المشروع .

اهمية البحث .

تكمن اهمية البحث في دراسة واستيعاب هذا البرنامج ودور الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق في ضوء المزايا و الامكانات المتاحة و امكانية الاستفادة من هذا البرنامج المطبق عالميا وتوظيفه في المجالات المناسبة.

هدف البحث.

انطلق هدف البحث في فهم واستيعاب التوجهات الحديثة للاستثمارات الاجنبية وخاصة في ظل تحرير التجارة الدولية والعولمة ، وكذلك تشخيص بعض الملاحظات على برنامج (الاوفست) مما يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف فيه في ظل المتغيرات الدولية .وبيان الدور الجديد للحكومة في تعاملها مع هكذا نوع من الاستثمارات الامر الذي يفرض عليها دورا جديد وربما يعد قيمة مضافة للاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث.

ان ادوات و اساليب التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي متعددة ومتنوعة لكن جذب وتوطين برامج الاستثمار والتجارة بحاجة الى دراسة وتكيف البيئة العراقية لاستقبالها واختيار الانسب منها في ضوء ما يعرف بعولمة الانتاج . بالاضافة الى ان برنامج الاوفست يعتبر موضوع حديث على العراق وتمتلك الجهات المراد منها تطبيقه اي خبرة عنه .

فرضية البحث .

انطلق البحث من فرضية ان برنامج العمليات للتجارة المتقابلة(الاوفست) صورة من صور الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل عصر العولمة يتطلب بيئة ملائمة لتنفيذه والاستفادة من مزاياها

منهجية البحث.

اعتمد الباحثان منهج التحليلي و التحليل النظمي لبيان الجوانب النظرية لمفاهيم هذا البرنامج والجوانب ذات العلاقة في الموضوع والمتغيرات الفاعلة والتي ستودي الى مخرجات متنوعة.

هيكلية البحث.

اشتمل البحث على ثلاث مباحث رئيسة وهي :

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي لبرنامج الاوفست

المبحث الثاني : البيئة المحلية والدولية لبرنامج الاوفست

المبحث الثالث : تجارب بعض الدول العربية في تطبيق برنامج الاوفست

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي

المطلب الاول: نبذة عن نشأة برنامج الاوفست

اشارت العديد من الدراسات الى ان برنامج الاوفست (التوازن الاقتصادي ، التعادل التجاري التعاون ألاقتصادي الشراكة الاقتصادية) قد دخل حيز التنفيذ لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر تحديدا في سنة ١٨٩٣ حين وقعت البحرية البريطانية عقدا مع WHITE HEAD COMPANY لتزويدها بالأسلحة العسكرية مقابل أن تقيم الأخيرة مصنع لإنتاج الأسلحة لصالح البحرية البريطانية[١]. ثم تطور النظام في الصفقات العسكرية وشمل القطاع المدني أيضا واستمر هذا النظام بالتوسع ليشمل دولاً عديدة ومنها بعض الدول العربية ، فقد بلغ على سبيل المثال نشاط الاوفست لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ٤٠ مليار $ في عام ١٩٩٤[٢] وقد توسع العمل به كثيراً الآن.

وعبر عقودا من الزمن، تطور هذا العقد حيث كان يقتصر فقط في القدم على العقود العسكرية ليشمل كافة العقود المدنية وليتخذ اشكالا متنوعة . ، وهناك عدة أساليب لتطبيق هذا المفهوم على مستوى الدولة كمقايضة السلع والإنتاج الصناعي المشترك وما شابه ذلك.

وقد قامت الكثير من الدول (كالمملكة العربية السعودية) في أوائل الثمانينيات وضع وتبني الخطط اللازمة لإعداد برنامج لتشجيع الاستثمار ، واستخدمت العقود العسكرية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ويتضمن برنامج تشجيع الاستثمار إلزام الشركات الأجنبية التي تحصل على عقود أو مشاريع استثمار جزء من قيمة هذه العقود داخل تلك الدول في مشاريع ذات تقنية عالية [٣] .

وعبر عقود من الزمن، تطور هذا النظام ليشمل عمليات متقابلة تربط تدفق الواردات من دولة بتدفق الصادرات إليها بهدف تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني علاوة على تشجيع المستثمر الأجنبي. ويختلف شكل ونوع وطبيعة عقد الأوفست باختلاف الأهداف الاقتصادية والمالية التي أنشأ من اجله ، فالدول النامية تسعى من خلال تطبيق البرنامج الى تحقيق اهداف كثيرة لهذا البرنامج .

المطلب الثاني: المفهوم و الأهمية .

اولا: تعريف الاوفست .

يمكن تعريف الأوفست بمفهومه العام إلى انه برنامج قائم على إيجاد علاقة متوازنة بين طرفين دخلا في علاقة تبادل تجاري واقتصادي وبأنه إلزام كافة الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تحضا بتوقيع عقود مشتريات حكومية تساوي او تتعدى حد معين بالدخول في استثمارات ومشاريع مجدية داخل العراق تضيف قيمة للإقتصاد الوطني .وعموماً يمكن القول بأنه برنامج معاصر للتجارة المتقابلة عبر اتفاقيات تربط عملية تدفق الواردات من دولة أجنبية بعملية تدفق الصادرات إليها سواء بصفقات أو تعاقدات كبيرة بين شركات تتم طبقا لتوجهات حكومية أو في إطار اتفاق بين الحكومتين المعنيتين[٤] .

واخذ هذا البرنامج تسميات عديدة وهي[٥] برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) او(برنامج التوازن الاقتصادي، الشراكة الاقتصادية ، التعاون الاقتصادي ، التعادل التجاري) كلّها مسميات لآليات تعاون دولى وإعادة استثمار تختارها الدول بحسب أوضاعها ألاقتصاديه ومواقع اسواقها على المستوى الإقليمي والدولي وانطلاقاً من طبيعة وقوة اقتصادياتها ومدى اندماجها فى منظومة التجارة العالمية ، وتختلف المسميات ولكن الهدف المنشود دائما هو رفع القدرة ألاقتصادية .

وفي حالة تطبيقه في العراق سيكون مبني على أساس التعاقدات التي تجريها الحكومة العراقية مع شركات الدول الأجنبية ضمن التجارة المتبادلة ، إذ تقوم الحكومة بالتعاقد بقيم عالية لشراء كميات كبيرة من السلع والخدمات (المدنية والعسكرية) من متعهدين اجانب ينتمون لدول أجنبية ، وتتحقق نتيجة ذلك منافع اقتصادية مباشرة لتلك الدول الأجنبية تتمثل في خلق فرص العمل وزيادة معدلات التدفق النقدي وكذلك زيادة الصادرات مما يساعد تلك الدول على تحسين معدلات الميزان التجاري لها ، ويساهم في تنميتها الاقتصادية على المدى الطويل ، واستناداً لتلك المنافع المتحققة فمن الممكن للعراق مشاركة المتعهدين الأجانب في المنافع الاقتصادية طويلة الأمد التي يحققونها وذلك من خلال تطبيق برنامج العمليات المتقابلة الذي يتيح للعراق (مؤسسات حكومية

وقطاع خاص) مشاركة مفيدة تساعده في تنمية اقتصادياته وتحقيق عوائد اقتصادية مناسبة [٦].

ثانيا: اشكال الاوفست .

وللاوفست اشكال تتبع طبيعة العقد منها [٧] :

١. المقايضة **Barter** وهي تبادل للسلع والخدمات دون وجود آثر للنقود .
٢. إعادة الشراء **Buyback** ويقصد به تسديد المصَدر التزاماته في شكل سلع مصَنعة بواسطة التقنية التي يبيعها أصلاً.
٣. الشراء المتقابل **Counter purchase** ويقصد به أن تسدد الدولة أو المصَدر قيمة الصادرات بشراء منتجات المستورد سواء بشكل سلع أو خدمات .
٤. الاتفاقية التجارية **Trading agreement** وتستخدم ما بين الدول بناءاً على اتفاق تبادل تجاري مسبق طبقاً لسقف يحدد سلفاً وبموجب عملات أجنبية متفق عليها أو وحدات محاسبية .
٥. التمويل او تجارة الاستبدال **Funding or trade replacement** وهو تسديد قيمة الصادرات بشراء سلع أو خدمات من المستورد.
٦. العمليات المقابلة *Offset* وهو إلزام المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار جزء من قيمة العقد داخل الدولة التي يستثمر بها.

كذلك للاوفست طريقتان للتعامل مع العقود تتبع طبيعة العقد هما [٨]: –

الطريقة المباشر:– *Direct offset* وهو عندما تكون المعاملة مباشرة ويستفيد منها المشترى مباشرة مثال ذلك عندما تشترى الحكومة معدات عسكرية من جهة اجنبية كالولايات المتحدة الامريكية وتسمح لها المعاملة فى أطار نظام الأوفست بتصنيع بعض مكونات المعدات والاستفادة التكنولوجية لمدة محدودة داخل العراق ، هنا تكون المعاملة والفائدة المتبادلة مباشرة .

الطريقة غير المباشر – *Indirect offset* وذلك عندما يقوم المورّد بشراء سلع او خدمات من المشتري دون ان تكون لها علاقة بما قام المورّد بتوريده او لا تدخل فى صناعة المعدات التى وردها المورّد.

ثالثاً : اهمية تطبيق برنامج الاوفست

تكمن اهمية هذا البرنامج في الاهداف التي يحققها هذا البرنامج ،ان من اهم اهداف هذا البرنامج وما يمكن ان يحققه هو[٩] :

١- تنويع مصادر الدخل داخل العراق والتنوع الاقتصادي لمصادرالدخل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط وخلق مشاريع اقتصادية ذات مردود اقتصادي يضاف الى العوائد الاخرى المنتجة.

٢- خلق الفرص الوظيفية في مجالات التقنية العلمية ولخريجي الجامعات العراقية والمعاهد وتطوير مهاراتهم وزيادة خبراتهم وتعزيز دور القطاع الخاص وتنميته من خلال إقامة مشاريع مشتركة مع المقاولين الاجانب في قطاعات وانشطة اقتصادية مختلفة.

٣- منح الفرص للمواطنين ولرجال الاعمال للاستثمار والمساهمة في انماء الاقتصاد الوطني.

٤- توسيع البنى التحتية وخلق قاعدة صناعية وايجاد صناعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة الانفتاح على السوق الدولي بحيث يتم نقل التكنولوجيا المتقدمة بما يناسب النسق التكنولوجي للعراق من اساليب تقنية متطورة وغنية بالمعرفة ، وما يترتب على ذلك من جذب المهارات والخبرات التقنية المتوفرة لدى الشركات الاجنبية الى مشاريع الاوفست عند إنشائها ، وهذا ما يساعد على توفير فرص واسعة لتدريب وتطوير الكوادر الوطنية الفنية منها والادارية على احدث التقنيات المستخدمة في العالم وبشكل مستمر مما يؤدي الى زيادة معدلات الانتاجية للفرد فقوة اقتصاد الدول لم يعد يتوقف على مدى امتلاكها للمواد الأولية ووسائل الإنتاج المتقدمة فحسب وانما على كيفية الاستفادة من عناصر القوة الموجودة لديها وتطويرها وإكمال العناصر التي تفتقدها من خلال البرامج والآليات المدعمة لإعادة الاستثمار.

٥- نقل التقنية المتقدمة الى العراق حتى لا يبقى معتمدا على المصادر الخارجية بصورة مستمرة وليساهم مستقبلاً بصفة فعالة في تطوير الاقتصاد العالمي شانه شان الدول التي اعتمدت مثل هكذا برامج ، تشجيع نقل وتوطين التقنيات الحديثة بهدف خلق

فرص تشغيل لعدد كبير من الكوادر المحلية الفنية منها والادارية وبمستويات متعددة ، والتي توفرها المشاريع الجديدة التي ستنفذ ضمن إطار البرنامج ، وهذا يساعد في امتصاص البطالة وتحسين المستوى ألمعاشي.

٦- يساهم هذا البرنامج في خلق الشراكة بين الشركات الاجنبية والتي اغلبها شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الوطنية الامر الذي يخلق شركات وطنية ذات امكانيات عالية. بالاضافة الى خلق شراكة فاعلة بين القطاع العام والخاص .

٧- القضاء على الفساد واعتماد الشفافية في مشاريع التعاقد مع الشركات الكبرى والابتعاد من ظاهرة المشاريع الوهمية.

المبحث الثاني : البيئة المحلية والدولية لبرنامج الاوفست

المطلب الاول: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الدولية والعمليات المتقابلة (الاوفست)

قامت العديد من الدول وبالأخص الدول النامية وخلال فترات زمنية متتالية في وضع القيود والحواجز على الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصا في الحقبة الزمنية التي اعقبت حركات التحرر والاستقلال الحديثة في تلك البلدان ، والنظرة الى الاستثمار الاجنبي على انه صورة من الاستعمار ، اضف الى ذلك عدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتوج الاجنبي سواء كان من حيث النوعية او الانتاجية ، الامر الذي تسبب في تخفيض الحوافز الممنوحة الى المستثمرين الاجانب ، فضلاً عن توطين وترسيخ الافكار (الاشتراكية) في تلك البلدان في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومن هنا فقد فرضت عدة قيود على المستثمر الاجنبي وملكيته للمشروع نشأت بيئة اقتصادية غير ملائمة للاستثمارات المحفزة للنمو الاقتصادي واغلب المشروعات المشتركة بين المستثمرين الاجانب والمحليين اصطدمت بضعف الشريك المحلي او صعوبات متأصلة بالمشروع .[١٠]

وانطلاقاً من الاثار السلبية الناتجة عن هذه السياسة وتعطيلها لعجلة التنمية ، اتجهت تلك البلدان النامية في اواخر السبعينات والثمانينات الى وضع سياسة جاذبة للاستثمار الاجنبي مع وضع تعريفة كمركية عالية للسلع والخدمات .

ومع النمو المتزايد للاقتصاد الدولي خلال العقد الاخير من القرن العشرين متزامنا مع نمو الاستثمارات الاجنبية واتساعها وبفضل التطور الحاصل في منظومة الاتصالات والمواصلات ودور الشركات (متعددة الجنسيات) وبروز ظاهرة العولمة والتوسع الحاصل في هذه الظاهرة وعلاقتها في الاستثمار الاجنبي المباشر ، وان ما برز من تكامل مابين الاخير والتجارة الدولية يمكن اعتباره القناة الرئيسية وما هدفت اليه ظاهرة العولمة. [١١] ولعل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وامكانية احلال احداهما محل الاخر كما يعتقد بعض الكتاب او ان يكون احداهما مكملاً ويخدم الاخر كما يعتقد مجموعة اخرى من الكتاب هو خير مثال على ذلك.

، وكان النظر الى الاستثمار الاجنبي بأنه سيترك اثار ايجابية عند تقليص الواردات وإمكانية زيادة الصادرات في حالة عملت الشركات الاجنبية لمزايا تسويقية غير متاحة للشركات المحلية، لكن ماحصل الاستيرادات قد تعاظمت عند نضوج المشاريع وزادت الحاجة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة نتيجة ضآلة المكونات المحلية الداخلة في العملية الانتاجية علاوة على ذلك نوعية المنتج النهائي في بعض المشاريع والمساعدة على التوجه نحو النمط الاستهلاكي الغربي .

وفي الحقيقة ان السياسات العامة للبلد المضيف ، والجاذبة للاستثمارات الاجنبية دفع ذلك الى توطين الكثير من الاستثمارات الاجنبية مما دفع الشركات العملاقة الى نقل عملياتها داخل تلك البلدان ذات الارباح العالية دون وجود مخاطر وعدم وجود منافسة محلية . [١٢]الامر الذي جعل العمليات المتقابلة (الاوفست) ظاهرة متدوالة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي.

وتشير بعض الدراسات الى العلاقة التكاملية بين الاستثمار والتجارة الدولية من خلال ظاهرة العولمة الاقتصادية كما تعبر الشركات المتعددة الجنسيات وما تقوم به من عولمة الانتاج احدى القنوات التي ساعدت على انتشار العولمة اذ تقوم هذه الشركات باعتبارها القائد والمسيطر على هذه الاستثمارات الاجنبية ومع التجار ة الحرة لخدمة الاسواق العالمية عن طريق دمج عملياتها الانتاجية والتجارة معا لتصرف حينها تدول او عولمة الانتاج . [١٣]

ولعل العولمة الاقتصادية وعن طريق ادواتها الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر صاحبة الفضل في ربط التجارة الدولية بالاستثمارات الاجنبية ، الامر الذي زاد من مكاسب هذه الشركات بما تتميز فيه من تكنولوجيا متطورة وراس مال عالي يتصف بالمرونة .

وبالرجوع الى الدول النامية ومنها العراق نجد انه اتبع سياسة تنموية موجهة او مغلقة في الفترات الزمنية السابقة ، الا ان في فترة الثمانينات وفي كثير من الدول النامية تراجعت مخاوف الاخيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر فكان الاتجاه نحو ازالة العقبات والحواجز الكمركية وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات الاجنبية وتشجيع التنافسية والنمو الاقتصادي . وبعد مرور عدة سنوات من التدخل الحكومي وسيادة نظام التخطيط المركزي دخلت الكثير من تلك البلدان عملية الاصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية بناءاً على اعتماد استراتيجية تقديم الانتاج من اجل التصدير وتدويلها. [١٤]

ومن هنا فقد ظهرت الجهود لجلب الاستثمار الاجنبي مما دفع الى ابرام اتفاقيات لضمان الاستثمار الاجنبي او ما يعزز حقوق المستثمرين الاجانب ومنها شرط الدول الاكثر رعاية والمعاملة بالمثل والى تطبق برامج المقابلة او التوازن الاقتصادي وغيرها ، وبالتالي اخذت الدول النامية تتنافس فيما بينها لاجتذاب راس المال الاجنبي لدفع عجلة الاستثمار القومي والتنمية الاقتصادية ، وبدات الشركات الاجنبية بالاختيار في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار في البلدان المتلقية لهذه الاستثمارات واصبحت هذه البلدان ذات البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة وذات الانفتاح الاقتصادي والمتمتعة بتشريعات اقتصادية وبنية اساسية مع تكاليف انتاج منخفضة تشمل العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . [١٥]

المطلب الثاني : متطلبات ومعوقات تنفيذ برنامج الاوفست

ان تطبيق هذا البرنامج يتطلب متطلبات فنية ومتطلبات عامة وسوف نتطرق اليهما بشيء من التفصيل

اولاً:– المتطلبات الفنية : هناك متطلبات تدخل في مضمون القانون الذي يقر به هذا البرنامج او في اتفاقية الاوفست نفسها وهي كما يلي :

١- لابد من وجود عقود للتوريد حتى يتحقق الاوفسيت وهي تزيد قيمتها حسب ما مثبت في الدراسة المعروضة من قبل اللجنة المشكلة من قبل مجلس الوزراء (الاستيرادات الخاضعة لبرنامج الاوفست)

٢- لابد من توقيع اتفاقية الاوفست خلال عملية طرح عروض التوريد وترتبط عملية ارساء العقد بتوقيع الاتفاقية الخاصة بالاوفست .

٣- مستوى الالتزام يجب ان يساهم في اضافة قيمة اقتصادية واستثمارية لبلد المستورد تعادل (نسبة معينة) من عقد التوريد حسب ما مقترح في القانون .

٤- وضع شروط للوفاء وحسب طبيعة المشروع وحجمه وهي فترة سماح لحين الوفاء وتنفيذ المشروع .

٥- تحديد فترات او مراحل للانجاز تدقق وتراقب عند نهاية كل سنة وعند تحديد فترة على سبيل المثال خمس سنوات تحدد بها نسب الانجاز بأن تتراوح مابين ٥% الى ٢٥ %.

٦- تحديد الانشطة التي تحسب عليها نقاط الانجاز من خلال اعتماد برنامج او نموذج للتقييم.

٧- تقييم المشاريع وامكانية تحديد فرض نسبة للجزاءات في حالة العجز عن ادارة الالتزام .

ثانياً متطلبات عامة :

هناك متطلبات عامة محيطة وهي بمثابة محددات لتنفيذ هذا النظام لابد من توفيرها حتى يتمكن العراق من تنفيذ هذا البرنامج وهي كما يلي : –

١- حداثة البرنامج وعدم توافر خبرة محلية في ادارته يتطلب الموضوع الى الاستعانة بالخبرة الاجنبية لتهيئة مستلزمات التطبيق والخبرة الكافية بهذا الموضوع والبرامج والانظمة التي يمكن ان يستند عليها ، بالاضافة الى اقتراحات للهياكل الادارية العاملة والبدائل التي ستنفذ هذا النظام لحين اكتمال التشكيل الاداري المقترح من اللجنة (وهو شركة او هيئة او وحدة ادارية تتبع وزارة المالية) .

٢- التعقيد والروتين والبيروقراطية الحكومية والافتقار الى الادارة الالكترونية في تيسير المعاملات يتطلب الموضوع الى التهيئة السريعة للبدء بالادارة الالكترونية في وزارة المالية ومن ثم الحكومة الالكترونية التي تربط جميع الوزارات .

٣- ضعف الجهاز المصرفي في اتباع الاساليب الحديثة ، ان هذا النظام يتطلب فتح اعتمادات مصرفية

٤- محددات الاستثمار التي يعاني منها قطاع الاستثمار نحتاج الى ايجاد الحلول لها .

٥- قوانين الضرائب قديمة وغير معاصرة مع حداثة الشركات المتعاقدة ، ان النظام الضريبي الحالي قديم ولا يواكب التطورات الدولية المعاصرة عليه لابد من التوجه الى اعتماد الضريبة الموحدة بالنسبة الى ضرائب الدخل وكذلك تنفيذ قانون التعريفة الكمركية ناهيك عن ضرورة التوجه والتركيز الضرائب الغير مباشرة .

٦- سيطرة القطاع الحكومي وانعدام الشراكة بين قطاعي العام والخاص ، على العراق التوجه الى مايعرف بالشراكة بين القطاعين ، على العراق ان يشجع القطاع الخاص ويوفر له الفرص في المساهمة في عملية التنمية حيث ان مايعرف على هذا القطاع بانه ناجح ادارياً ومليء مالياً ويشارك في سحب البطالة وبذلك تستطيع الدولة ان تحفظ اعباء الموازنة العامة للدولة وان تحافظ على معدلات نمو للناتج المحلي الاجمالي بصورة متوازنة.

المطلب الثالث : المعوقات الادارية والتمويلية للاستثمارات الاجنبية

تواجه اغلب الدول النامية معوقات امام حركة الاستثمارات الاجنبية والتجارة الدولية الا ان منحها الحوافز للاستثمارات دفعها الى تجاوز اغلب تلك المعوقات الا ان العراق لا يزال ولغاية اليوم يعاني من الكثير من المعوقات التي تقف عائقا امام حركة الاستثمارات الاجنبية والتجارة الدولية واهم تلك المعوقات هي المعوقات الادارية والتمويلية وان اهم تلك المعوقات والحلول المقترحه لها والمثبتة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية وهي كما موضحة في المخطط (١) التالي [١٦]:

مخطط (١) المعوقات الادارية والتمويلية

ت	المعوقات	الحلول المقترحة
١.	عدم التزام معظم الوزارات والدوائر بالمهلة الزمنية المحددة قانونا لبيان رايها في المشاريع الاستثمارية التي تعرض عليها بالرغم من عدد من التاكيدات الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء بضرورة الالتزام.	الزام الوزارات ودوائر الدولة بالمدة الزمنية المحددة وهي (١٥) يوم من اجل أن تلتزم الهيئة بمدة الـ(٤٥) يوم المحددة بموجب القانون.
٢.	عدم تفعيل نظام النافذة الواحدة، وان ممثلي الوزارات والدوائر في دائرة النافذة الواحدة لا يمتلكون الصلاحيات للبت في مشاريع الاستثمار التي تعرض عليهم وتعدد الآراء بخصوص هذه المشاريع وفي حالات عديدة يكون رفض بعض المشاريع غير مسبب فنيا واقتصاديا.	تخويل ممثلي الوزارات والدوائر المختلفة الصلاحيات لغرض سرعة البت في المشاريع مع ضرورة التشديد على أن يكون الرفض مسبباً فنيا واقتصاديا ويأخذ بنظر الاعتبار الفائدة الاكبر لاقتصاد البلد.
٣.	ضعف الحماية للمنتجات المحلية حيث كان إيقاف العمل بقانون التعرفة الكمركية اثر كبير في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مشاريع انتاجية بسبب ضعف الحماية الكمركية.	سيكون لصدور وتنفيذ قانون التعرفة الكمركية الجديد وكذلك تنفيذ قانوني حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ وحماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة٢٠١٠ اثر كبير في حل هذه المشكلة وتشجيع المستثمرين على الدخول بمشاريع انتاجية مختلفة.
٤.	ضعف التشكيلات الادارية لهيئات الاستثمار في المحافظات حيث ان مفهوم الاستثمار بعمومه جديد على العراق وهو بحاجة الى بعض الوقت لاكتساب الخبرات الاقتصادية والقانونية المطلوبة.	تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار بالتنسيق مع بعض الجهات الدولية المختصة مثل وزارة الاستثمار المصرية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية بتدريب وتطوير العاملين في كافة هيئات استثمار المحافظات بالاضافة الى كوادر الهيئة الوطنية.
٥.	تاخر بعض الوزارات في اصدار الضوابط والتعليمات التي تنظم عمل الاستثمارات الاجنبية في المجالات القطاعية التي تخصها .	الاسراع في اعداد ضوابط وتعليمات عمل الاستثمارات الاجنبية في قطاعات مختلفة (الصحة،التعليم،التربية ... وغيرها)
٦.	التعامل مع فرص عقود الاستثمار بطريقة بعيدة عن مفهوم الاستثمار وعدم التمييز بينها وبين المشاريع التي تنفذ لحساب المؤسسات الحكومية (ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية).	تعزيز الوعي المؤسسي بمفهوم الاستثمار والفرق بينه وبين المشاريع الاستثمارية الحكومية الممولة من الموازنة العامة للدولة وكيف ان كل منهما يخضع لاليات مختلفة في التنفيذ والاشراف.
٧.	ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المتخصصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحيطة المالية من جهة فضلا عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى.	يتطلب تسهيل بعض الاجراءات المصرفية باتجاه تعزيز الدور التنموي للمصارف وخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن اهمية تاسيس صندوق وطني للاستثمار لتمويل مشاريع القطاع الخاص المحلي.
٨.	تاثر الاستثمار بالوضع الامني والسياسي وعدم رغبة المستثمرين بالدخول الى الاسواق العراقية في حالة استمرار الاوضاع الحالية	

المطلب الرابع : عيوب برنامج الاوفست

ومن بين عيوب الاوفست التي قد تودي الى عدم الاستفادة من مشروع الاوفست خلال فترة تطبيقه أن الطريق أمام تنفيذ المشاريع يكون مقفلاً بسبب جملة من الامور التي يكتشفها ديوان المحاسبة ووزارة المالية والهيئة الوطنية للاستثمار وغيرها من المؤسسات المسؤولة على اداء

البرنامج خلال فترة تنفيذه ، والتي قد تبين وجود قصور في تطبيقه و تفعيلة للاستفادة منه كما ينبغي ، على غرار الدول الاخرى التي استطاعت استغلاله بالشكل الأمثل وزيادة عدد المشاريع التنموية فيها من خلاله ، ومن بين التجاوزات التي قد تظهر وجود اتهامات للتلاعب في بعض العقود التي على اثرها يتم تحويل بعضها الى المحاكم للبت فيها.

كما قد يتم استغلال اموال الالتزامات الناتجة عن مشاريع الاوفست في انشطة لا تحقق الهدف الاساسي لهذا النظام، والذي هو خلق شراكات ما بين القطاعين العام والخاص وسوء الاستغلال، مثلا كان انشاء صناديق استثمارية والمضاربة بها في سوق الاسهم مما يودي الى ضياع الفرص لانشاء مشاريع تنموية تشغيلية وكيانات اقتصادية منتجة تعطي عوائد افضل على الاقتصاد الوطني.

وعادة تتكفل لجان رسمية بمعالجة المعوقات التي تواجه العقود التي تبرمها الدوله ببرنامج الأوفست ، في ظل زيادة تكلفة المشروعات بسبب قيام الشركات باضافة قيمة تكلفته الى العقود أو احجامها عن الدخول في المناقصات الامر الذي يتطلب مراعاة هذا الجانب ، ومن العيوب غياب التنسيق بين الاجهزة المعنية ذات العلاقة بتنفيذ مشاريع الاوفست.

وهذا يتطلب من الجهة المسؤولة عن برنامج الاوفست كان تكون الشركة الوطنية للاوفست اعداد استراتيجية من شأنها وضع معايير وآليات عمل تهدف الى دعم وتعزيز عمل البرنامج في سبيل تحقيق شراكات حقيقية مستدامة، من خلال خلق عقد شراكة حقيقية بين الشركات الاجنبية وشركات القطاع الخاص والزام الشركات الاجنبية با دارة هذه المشاريع من اجل الاستفادة بقدر اكبر من خبراتها وبما تملك من امكانات تكنولوجية وادارية وفنية تدعم انشاء مشاريع تنموية مستدامة.

المبحث الثالث : تجارب برنامج الاوفست في بعض الدول العربية

قد اختلفت مسميات برنامج''الأوفست'' في الدول العربية ما بين برنامج التوازن الاقتصادي في السعودية إلى برنامج المبادلة في الإمارات، مرورا بالتجارة المتقابلة في كل من الأردن، وتونس، الى التجارة الثنائية في الجزائر، بينما استخدمت عبارة ''الأوفست'' في كلا من مصر والكويت وليبيا. أن برامج ''الأوفست'' في جميع دول العالم تعامل كشركة قطاع خاص، أو كجهة مستقلة تقوم بالتنفيذ بالإنابة عن الحكومة [١٧] .

وقد خاضت العديد من دول الوطن العربي تجربة برامج وعمليات التجارة المتقابلة، أو ما يطلق عليه ''الأوفست OFFSET''، حيث انطلقت التجربة الأولى من جمهورية مصر العربية، خلال العقد الخامس من القرن العشرين، وسرعان ما انتقلت هذه التجربة الى منطقة الخليج العربية، وأخذت المملكة العربية السعودية زمام المبادرة في هذا الأمر، فكانت الأولى خليجيا في تطبيق برنامج ''الأوفست'' في الثمانينيات من القرن العشرين[١٨].

١- دولة الكويت:

تناولنا تجربة دولة الكويت برنامجاً واضحاً للأوفست كشكل من أشكال التجارة المتقابلة منذ عام ١٩٩٢ حيث صدر قرار من مجلس الوزراء سنة ١٩٩٢ بتطبيق برنامج الأوفست كإدارة تابعة لوزارة المالية ودخل حيز التطبيق سنة ١٩٩٥، حيث كانت الشركات الأجنبية بمقتضى العقد الذي يزيد قيمته عن مليون دينار كويتي بالمجال العسكري وبما يزيد قيمته عن ١٠ مليون دينار كويتي بالمجال المدني بتنفيذ مشروعات مجدية اقتصاديا وفنيا تساهم في خلق الانتعاش الاقتصادي وتتوافق مع تطلعات برنامج عمل الحكومة وتحقيق الاهداف المرجوة من البرنامج . وفي عام ٢٠٠٦ أنشأت حكومة دولة الكويت بتوصية من البنك الدولي الشركة الوطنية للأوفست تابعة للهيئة العامة للاستثمار، على أساس أن برامج الأوفست في جميع دول العالم تعامل كشركة قطاع خاص أو كجهة مستقلة تقوم بالتنفيذ بالإنابة عن الحكومة، وقد استفادت الكويت من هذه التوصية بشكل ملحوظ حيث بلغ عدد مشاريع الأوفست التي نفذت من (١٩٩٢الى ٢٠٠٦) ٢٢ مشروعا بإجمالي ٢,٣ مليار دولار، بينما بلغ عدد المشاريع التي نفذت منذ عام ٢٠٠٦ الى شباط ٢٠١٠ (٢٠ مشروعا بإجمالي ٢,٧ مليار دولار) .

تبلغ النسبة المعنوية في الكويت لأي مشروع أوفست يوقع بين جهة حكومية وشركة اجنبية ٣٥%. بينما النسبة الفعلية تعتمد على طبيعة ونوعية المشروع المقترح للتنفيذ . وتتمثل أبرز العوائق التي تواجهه برنامج الأوفست في الكويت هي مناخ الاستثمار التي في مجملها لا تغري الشركات الأجنبية لعدة أسباب هي الصراع السياسي ما بين السلطة التشريعية والتنفيذية، ندرة الفرص الاستثمارية بسبب محدودية الاقتصاد، ندرة توفير الأراضي وتعقيد اجراءات التراخيص التي تصل لعدة سنوات في بعض الأحيان .

٢- دولة الامارات العربية المتحدة:

في عام 1984 قامت إمارة أبوظبي بإبرام عقد مع فرنسا اشترت بموجبه 18 طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ مقابل نفط خام بقيمة 500 مليون دولار . وإضافة إلى مثل هذه الصفقات فإن الإمارات تطبق برنامجاً للأوفست منذ عام 1990 حيث يطلق عليه برنامج المبادلة .

٣- المملكة العربية السعودية:

تطبق برنامجا خاصا للعمليات المقابلة الأوفست تطلق عليه اسم برنامج التوازن الاقتصادي وتعد أول دولة خليجية وعربية تطبق نظاماً للأوفست وكان ذلك في عام 1984مع صفقة طائرات البوينغ.

٤- دولة قطر:

استجابت دولة قطر لانخفاض أسعار النفط في الثمانينات عن طريق اتباع سياسات أكثر محافظة من حيث ترشيد الانفاق العام وإبقاء الديون قصيرة الأمد عند أقل قدر ممكن . لذلك لجأت إلى التجارة المتقابلة لسداد مستحقات العديد من المقاولين . ومن المتوقع أن هذا الأسلوب في التعامل سوف يستمر بحيث أن العقود المستقبلية يدخل النفط فيها كوسيلة للدفع . ويتم بيع النفط القطري عن طريق شركة قطر العامة للبترول ، وتشارك كل من وزارتي الاقتصاد والشؤون التجارية والمالية والنفط في أي اتفاق للتجارة المتقابلة . ومن أبرز المقاولين الذين قبلوا بالنفط سداداً لمستحقاتهم شركة (ألستوم) الفرنسية و(سالدوسوميتومو) اليابانية ، (دايوو) الكورية الجنوبية ، آسيا السويدية وأنسالدو الايطالية ، كما حصلت الشركة المحلية (مدماك) للمقاولات على جزء من مستحقاتها في شكل نفط خام .وتدرس الأوساط الاقتصادية والمالية في دولة قطر حاليا إمكانية استحداث برنامج الأوفست في عقودها الخارجية يماثل تلك البرامج في الدول الخليجية الأخرى .

٥- المملكة الأردنية الهاشمية :

حاولت المملكة لفترة من الزمن مقايضة إنتاجه من خام الفوسفات دون نجاح كبير، وعلى الرغم من إصدار مرسوم يحتم استخدام التجارة المتقابلة إلا انه لا يطبق بحزم

. حيث يفترض ان تقبل الشركات التي ترسو عليها عقود حكومية تزيد قيمتها على ١.٤ مليون دولار بما نسبته ٥٠% من قيمة العقد في شكل بوتاس او فوسفات . إلا ان هذا الشرط لا يتم تطبيقه . وتقوم وزارة التجارة والصناعة بمراقبة صفقات التجارة المتقابلة .

ومن أهم الصفقات التي تمت في هذا المجال موافقة مشترين يابانيين على زيادة مشترياتهم من الفوسفات بعد حصول شركة يابانية على عقد لإنشاء مصنع للاسمنت . ولا يوجد حالياً نية لدى الحكومة الأردنية لاستحداث نظام الأوفسيت في التعاملات مع الخارج .

٦- جمهورية تونس:

تلعب التجارة المتقابلة دوراً مهماً في المفاوضات التجارية ، حيث ترغب الحكومة في تضمين التجارة المتقابلة معظم العقود الأجنبية . ويقوم مركز الصادرات (سيبكس) بالدخول في المفاوضات وهناك تفكير لإنشاء جهاز آخر للقيام بهذه المهمة بالإضافة الى برنامج متكامل للأوفسيت . ومن أهم الصفقات التي عقدت في هذا المجال توقيع عقد مع فرنسا عام ١٩٩٤ لبناء مصنع لحامض الفوسفوريك ، ويتم سداد جزء من قيمة الصفقة على شكل سلع تونسية مثل المنتجات الزراعية ، المنسوجات والفوسفات . وفي اتفاق سابق تم تزويد تونس بشاحنات "رينو" مقابل منسوجات قطنية تونسية .

٧- جمهورية الجزائر :

لجأت الجزائر الى التجارة المتقابلة في حالات نقص احتياطاتها من العملة الأجنبية ، إلا ان الجزائر كانت مترددة في الدخول في الكثير من عمليات التجارة المتقابلة لترددها في بيع النفط الجزائري بأسعار اقل من السعر الرسمي ، ولا توجد سياسة منشورة عن الضوابط والمتطلبات الجزائرية للدخول في اتفاقات التجارة المتقابلة ، إلا انها تفضل منح العقود للدول التي تستورد النفط او الغاز دون ربطها باتفاقات تجارة متقابلة ، وقد تم وضع نسب معينة لكل وزارة على انفراد يحدد فيها حجم وارداتها بالعملة الأجنبية والتي تجب مقابلتها بصادرات جزائرية ، فبعض الشركات الحكومية تطلب أن تكون قيمة الصادرات ١٠٠% من قيمة الواردات ، وحيث ان هذه الشركات تكون في موقع احتكاري فإنها تكون قادرة على إملاء شروطها المتعلقة بالتجارة المتقابلة المقترحة ،ويهتم

المركز الوطني للتجارة الخارجية ، التابع لوزارة التجارة الجزائرية ، بالتنسيق بامور التجارة المتقابلة والاوفست . وكانت من أهم الصفقات والاتفاقات التي تمت هي :

- وافقت شركة / نيتشيمان / على شراء ١.٤ مليون برميل من النفط الجزائري على امتداد ستة أشهر في مقابل معدات بناء بقيمة ٤٢ مليون دولار .
- هناك مفاوضات فرنسية مع الجزائر لمبادلة الغاز الجزائري بالتقنية الفرنسية ، في المقابل فازت شركات فرنسية بعقود لبناء مجمع لصناعة الحديد والفولاذ ، وبناء شبكة قطار الانفاق في العاصمة الجزائرية وتوسيع شبكة الهواتف .

٨- المملكة المغربية :

تساهم الشركات الخاصة في التجارة المتقابلة ونظام الأوفست بحرية في شكل إعادة الشراء والمشاريع المشتركة . فقد يتم توريد الفوسفات في مقابل المعدات الصناعية والسلع نصف المصنعة . وتشرف وزارات التجارة والصناعة والسياحة على عمليات التجارة المتقابلة والاوفست . ومن ابرز الصفقات في هذا المجال استيراد رومانيا أكثر من ٨٠٠ ألف طن من الفوسفات سنوياً في مقابل التعاون الصناعي . كما تم إبرام صفقة مع كل من الهند والمملكة العربية السعودية حيث يتم بناء مجمع لصناعة الأسمدة بالاعتماد على الفوسفات والكبريت المغربي والامونيا والغاز الطبيعي السعوديين وتصدير إنتاج ذلك المصنع الى الهند في تجربة تعتبر رائدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط .

٩- جمهورية مصر :

تتضمن سلع التجارة المتقابلة القطن ، الأرز ، الحمضيات ، الالمنيوم ، المنسوجات ، القطنيات ، البطاطا ، الثوم ، الاسمنت ، والفوسفات . ولا يدخل النفط في هذه القائمة . وتهتم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بشؤون التجارة المتقابلة . ومن الامثلة الحديثة على برنامج الاوفست في مصر هو مشروع مشترك لتصنيع السيارات من انتاج جنرال مويورز (كورسكا واسكونا) وقطع غيارها في مصر ابتداءاً من عام ١٩٨٦ . حيث كان هدف الهيئة العامة للتصنيع من هذا المشروع مساعدة شركة نصر لصناعة السيارات على تطوير خط انتاج متكامل للسيارات . وحتى تستطيع شركة جنرال موتورز تحقيق هذا الهدف قامت بإنشاء مصنع محلي لقطع الغيار بينما يتم صناعة

السيارات لاحلال الواردات . وقد وافقت جنرال موتورز على ان يكون ٥٠% من المحتويات من الانتاج المحلي في السنوات الخمس الاولى وتزيد هذه النسبة في السنوات التالية لتصل الى ٩٥%.

بالإمكان ملاحظة المخطط (٢) هو ملخص لتجارب الدول العربية التي تم التطرق اليها .

مخطط (٢)

ملخص لأنظمة العمليات المتقابلة (الاوفست) في بعض الدول العربية

الدولة	تسمية الاوفست	النسبة المعتمدة	الهيكل المعتمد في التنفيذ
الكويت	العمليات المقابلة	٣٠% من قيمة العقد	شركة وطنية باشراف لجنة رئيسية ولجنة استشارية
السعودية	برنامج التوازن الاقتصادي	٣٥ % من قيمة العقد	لجنة تتالف من خمس وزارات (الدفاع ، الطيران ، المالية والاقتصاد ، الصناعة ، الكهرباء ، التخطيط ، التجارة)
الامارات	برنامج المبادلة	٦٠% من قيمة العقد الاصلي للشراء	مكتب برنامج المبادلة يتبع الرئاسة العامة للقوات المسلحة
قطر	التجارة المتقابلة	النفط مقابل سلعة	لجنة مشتركة من الوزارات (المالية والنفط والاقتصاد والشؤون التجارية)
الاردن	التجارة المتقابلة	مقايضة من خام الفوسفات	وزارتي التجارة والصناعة
تونس	التجارة المتقابلة	سلع مختلفة	هناك نية انشاء وحدة منفصلة
الجزائر	التجارة المتقابلة	استيراد مقابل صادرات للنفط والغاز وبعض المنتوجات الاخرى	المركز الوطني للتجارة الخارجية /تابع الى وزارة التجارة الجزائرية
ليبيا	التجارة المتقابلة	النفط مقابل سلعة	لم تذكر
المغرب	التجارة المتقابلة	الفوسفات مقابل مشاريع	تشرف عليها وزارات التجارة والصناعة والسياحة
مصر	التجارة المتقابلة	القطن وبعض المنتوجات الاخرى	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

المصدر . المخطط من اعداد الباحثان

الاستنتاجات

ان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:

١- ان برنامج العمليات المتقابلة (الاوفست)من الانظمة التجارية والاستثمارية القديمة والتي شهدت تطورات عدة في ظل التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

٢- ان لهذا البرنامج اشكال عدة واهداف متنوعة اذا ما احسن استخدامه وتوظيفه في البيئة الاقتصادية الملائمة.

٣- تعاني البيئة الاقتصادية من معوقات عدة متمثلة اغلبها بمعوقات ادارية وتمويلية تشكل عائقا امام الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية.

٤- خاضت كثير من الدول العربية والاجنبية تجربة برنامج (الاوفست) وحققت نتائج ملموسة يستطيع العراق ان يستفاد من تلك التجارب.

٥- ان لكل نظام او برنامج عيوب ومزايا وضرورة الانتباه الى مزايا وعيوب هذا البرنامج حيث يعد من مخرجات العولمة الاقتصادية وما يعرف(بعولمة الانتاج)وما تشهده الدول من اندماج في الاقتصادات العالمية وتدويل لعناصر الانتاج.

٦- يحتاج هذا البرنامج لمتطلبات عدة فنية وعامة من اجل تطبيقه ويجب الاستفادة منه في ضوء المصلحة الوطنية و الاهداف العليا للدولة.

التوصيات

وعلى ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث لابد من وضع بعض التوصيات للجهة التي ستتولى تنفيذ هذا البرنامج وهي كما يلي :

١- ضرورة تاسيس هيئة مستقلة تكون تابعة لوزارة المالية وتمتلك صلاحيات واسعة للتعاقد وتكون بمثابة النافذة الواحدة لتعاقدات الاوفست وعلى علاقة مباشرة بكافة الدوائر الرسمية ذات العلاقة.

٢- تكون هذه الهيئة مراقبة وتخضع للتدقيق المستمر من الدوائر الرقابية .

٣- الاستفادة من الخبرات المحلية في تطبيق هذا البرنامج من خلال اشراك الجامعات العراقية المتخصصة وكوادرها الى جانب الخبرات الاجنبية والاشادة بضرورة اعداد رسائل الماجستير والدكتوراه بهذا المجال.

٤- اعداد كوادر كفوءه للتفاوض في قيام مشاريع الاوفست وتملك الخبرة العلمية والعملية .

٥- اختيار المشاريع التي يمكن ان تخلق تنمية مستدامة داخل البلد والابتعاد عن المشاريع التي يمكن ان تشكل عبئا على الاقتصاد من خلال زيادة الاستيرادات وتخلق تسربا للدخل القومي .

٦- خلق الشراكات الحقيقية مع القطاع الخاص واعطاءه دور للشراكة في هذا البرنامج وبما يدعم اقامة مشاريع استراتيجية تودي الى زيادة صادرات البلد على حساب وإرادتها.

٧- تهيئة كافة المتطلبات قبل البدء بالمشروع من اجل ان لا يتعثر المشروع في حال تطبيقه ، ويفضل الاستعانة بالخبرة الدولية في تطبيق هذا البرنامج .

٨- يجب ان تتضمن المشاريع التي يتم التعاقد عليها تنمية للموارد البشرية ونقل للخبرات العلمية وتشغيل الايدي العاملة المحلية.

---

[١] .برنامج العمليات المتقابلة (الاوفست)،البيت الكويتي،٢٣ فبراير ٢٠١٠ ، للمزيد انظر الرابط http.www. albaitalkuwait.word press.com

[٢] . د.عبد الحسين العنبكي ،برنامج الاوفست (التعادل التجاري)، ٢٠٠٩ ،ورقة عمل منشورة على الرابط التالي:http.www.anthorstream.com

[٣] .المصدرالسابق

[٤] .البيت الكويتي موقع على شبكة الانترنت http://albaitalkuwaiti.wordpress.com/2010/02/23

[٥] مجموعة التويجري وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية ، برنامج العمليات المتقابلة (الاوفست)بين طموح الرؤية القانونية وتحديات التطبيقات العملية (الجزء الاول)للمزيد انظر: www.arab api.org–www.twaijiri.net ...or

[٦] د. عبد الحسين العنبكي، مصدر سبق ذكره

[٧] برنامج العمليات المتقابلة (الاوفست) ، البيت الكويتي، مصدرسبق ذكره

[٨] . نفس المصدر السابق

[٩] موقع الشركة الوطنية للاوفست ، الكويت ، http://www.kuwaitnoc.com/

[١٠] . محمد احمد بهاء الدين ، معوقات الاستثمار ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٤٩–١٥١

[١١] . مايكل تانزر، من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ، بيروت ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، ١٩٨١ ، ص ٥٣

[١٢] . هوب جاك ، العالم الثالث وتحديات البناء ، ترجمة احمد فؤاد ، عالم المعرفة ، ط١ ، ١٩٨٦، ص ص ١٢ –١٣

[١٣] . عمرو حقي ، العولمة وقضايا سياسية معاصرة ، الدار الجامعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٣–٤٥

[١٤] . حميد الجميلي ، الاتجاهات العالمية لتدفقات الاستثمارات الاجنبية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٠، ص ٢٨

[١٥] . رائد نزار جمال ، الاهمية الاقتصادية للإصلاح الكمركي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في اقليم كردستان ، المؤتمر العلمي الاول لجامعة نوروز كلية الادارة والاقتصاد ٢٨–٢٩ /٣/ ٢٠١٢ ، ص ص ٤٥٢– ٤٥٥ .

[١٦] . منشور رسمي من الهيئة الوطنية للاستثمار ، العراق ، ٢٠١٢

[١٧] . (الاوفست)رافد مهم لتنويع مصادر الدخل وانعاش الاقتصاد ،جريدة المستقبل الكويتية ، ٢٧ مارس ٢٠١٣ للمزيد انظر : www.almustagbal.com

[١٨] د. ناجي التوني ، برامج الاوفست – بعض التجارب العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، بحث منشور على الموقع الالكتروني *www.arab-api.org/wps/wps0002.htm*